

آليات التحفيز ومتطلبات الاستفادة من الامتيازات الاستثمارية حسب القانون 18/22

Mechanisms of Incentives and Requirements for Benefiting from Investment Privileges According to Law 22/18

شتوي حسين*، المركز الجامعي عبد الله مرسل - تيبازة -

chetoui.hocine@cu-tipaza.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024/07/17 تاريخ قبول المقال: 2024/10/30 تاريخ نشر المقال: 2024/11/20

الملخص:

في طريق الإصلاحات الواسعة وهيكلية الاقتصاد الجزائري قبل الانضمام إلى أي كتلة دولية، شرعت الجزائر إلى خطوات في ظرف وجيز قصد جذب أكبر عدد من المستثمرين، وهذا من خلال قانون يراعي كافة الظروف الاستثمارية ويبين أحكام وتدابير تعزز البيئة الاستثمارية في الجزائر، مما يتيح لها جذب أكبر عدد من المستثمرين خصوصا الأجانب منهم بضمانات كبيرة تعزز الثقة وتوفر بيئة استثمارية لتنمية الاقتصاد الجزائري. من المتوقع أن يساهم القانون في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات التي تخلق فرص عمل جديدة وتساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم هذه الآليات المحفزة لجو الاستثمار وكيفية الاستفادة من الامتيازات التي جاء بها القانون 18\22 المتعلق بالاستثمار وسبل تعزيز الثقة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، والمساواة بينهم من خلال الضمانات المتعددة، إلى جانب ذلك استخدام الرقمنة في قطاع الاستثمار الذي يعد ثمرة جهود للقضاء على البيروقراطية الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، قانون الاستثمار، الإصلاحات الاقتصادية.

Abstract:

Undergoing extensive reforms and restructuring before joining any international bloc, Algeria has swiftly taken steps to attract numerous investors. This is achieved through a law that considers all investment conditions and outlines provisions to enhance the investment environment, thereby attracting many investors, especially foreigners, with significant guarantees to build trust and foster an investment-friendly atmosphere for economic growth. The law aims to stimulate economic growth by attracting investments that create new jobs and develop various sectors. This study highlights key mechanisms that encourage investment and how to leverage the benefits of Law

* المؤلف المرسل

22/18, ensuring trust and equality among local and foreign investors through multiple guarantees and promoting digitalization to eliminate bureaucratic hurdles in the investment sector.

Key words: investment, investment law, economic reforms.

المقدمة:

سعت الدول إلى توفير الرفاهية لشعوبها من خلال تشجيع وجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين إلى أراضيها، والجزائر كإحدى هذه الدول سعت لتحقيق الرفاهية والنهوض باقتصادها، لذلك شهدت المنظومة القانونية المنظمة للاستثمار في الجزائر إصدار العديد من النصوص القانونية سواء التشريعية أو التنظيمية بهدف خلق آليات ومنح امتيازات أكبر للمستثمرين، وخلق بيئة تنافسية قصد جذب أكبر عدد من الاستثمارات.

توجت مختلف النصوص القانونية التي صدرت منذ الإصلاحات الأولى حتى اليوم إلى وضع أحكام تسهم جميعها في جعل المستثمرين في أحسن الظروف لتجسيد استثمارهم، وذلك من أجل خدمة الاقتصاد الوطني وفق مفاهيم وقواعد معينة مطلوبة بقوة في المعاملات الاستثمارية على المستوى الوطني وحتى الدولي.

انطلاقاً من البحث في مدى الدور الذي لعبته الآليات التحفيزية والامتيازات والضمانات التي جاء بها القانون 18/22، فهل فعلاً كرس بيئة استثمارية لتنمية الاقتصاد الوطني؟

وفي هذا الصدد سنركز في بحثنا هذا على أهم الآليات القانونية والمؤسسية كآليات مستحدثة والتي جاء بها القانون الخاص بالاستثمار (مبحث أول) كما سنتطرق إلى كيفية الاستفادة من التحفيز والامتيازات التي كرسها القانون 18 / 22 (مبحث ثاني).

المبحث الأول: الآليات المستحدثة في مجال الاستثمار من خلال القانون 18 / 22

لقد تعددت الآليات التي جاء بها القانون 18/22 والموجه بشكل مباشر لجعل التنمية الاقتصادية الهدف الأسمى للدولة وهذا من خلال آليات قانونية (المطلب الأول) وأخرى مؤسسية قصد الإلمام بكافة النقائص التي كانت تعرقل سبل الاستثمار (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الآليات القانونية والتنظيمية للاستثمار

تضمن القانون الجديد للاستثمار 06 فصول و 41 مادة جاءت على شكل خطوط عريضة ومبادئ عامة تصب كلها في التنمية الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية.

الفرع الأول: الآليات القانونية للاستثمار

تم تحيين بعض القوانين المتعلقة بالاقتصاد في الجزائر في ظرف وجيز وفق إصلاحات مسبقة قامت بها الدولة الجزائرية من أبرزها:

الأمر 08/06 سنة 2006، ثم القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار¹، ثم القانون 18/22 الذي أحدث ثورة في مجال الاستثمار، مكون من 06 فصول و 41 مادة أدرجت لتبني

منظومة استثمارية سلسلة بحيث سنبرز أهم النقاط الجديدة خصوصا ما جاء بها فصل الأحكام العامة الذي كان بمثابة خطوط عريضة لهذا القانون.

-فصل الأحكام العامة والقوانين ذات الصلة :

في هذا الفصل يتضمن القانون الجديد خمسة مواد رئيسية تركز على توسيع المستثمر ليشمل جميع المستثمرين سواء كانوا أجانب أو وطنيين، أفرادا أو شركات، مقيمين أو غير مقيمين إذ يعزز القانون مبدأ المساواة بين المستثمرين ويوسع نطاقه ليشمل الشركات غير المقيمة في الجزائر.

تضمن المادة 02 تشجيع استخدام الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية، وضمان تنمية إقليمية مستدامة مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية، نقل التحول التكنولوجي، تطوير الابتكار واقتصاد المعرفة وتعزيز التصدير.

المادة 04 تضيف مفهوم نقل الأنشطة من الخارج إلى الجزائر، والذي لم يكن موجودا في القانون السابق، المادة 05 تعرف هذا الدخول كعملية تقوم بها مؤسسة خاضعة لقانون أجنبي لنقل أنشطتها للجزائر.

كما يشترط القانون الجديد على مشروعات إعادة التأهيل مدة لا تقل عن 03 سنوات للاستفادة من مزايا قانون الاستثمار، وهو شرط جديد مقارنة بالقانون السابق.²

تم تعديل المادة 282 مكرر 1 بموجب المادة 73 من قانون المالية بحيث يتم تطبيق النظام الضريبي الجزافي الوحيد على الأفراد الذين يزاولون أنشطة صناعية، تجارية أو حرفية وأيضا على التعاونيات الحرفية الفنية والتقليد، بشرط ألا يتجاوز حجم أعمالهم السنوي 08 ملايين دينار، يستثني من ذلك من اختار نظام الضريبة على أساس الربح الفعلي، هدف هذا التعديل إلى توسيع قاعدة المكلفين بالضريبة.³

كما تم فرض ضريبة على الدخل الإجمالي الناتج عن إيجار العقارات السكنية وفقا للمادة 42 وأيضا تم تحديد معدل منخفض على أرباح الشركات بنسبة 16 بالمائة للأرباح التي يعاد استثمارها بناءا على المادة 44 من قانون المالية 2022، يشمل هذا التخفيض الشركات الإنتاجية التي تعيد استثمار أرباحها ويتعين الاحتفاظ بالمعدات لمدة 5 سنوات، وتقديم بيان تفصيلي بها ويتم تطبيق المعدل من سنة وتحقيق الاستثمارات.⁴

الفرع الثاني: تقييم الآليات القانونية الاستثمارية

جاء قانون المالية لسنة 2022 لإبراز مدى اهتمام الدولة بالطبقة المسنة ودعم القدرة الشرائية للمواطن وذلك من خلال جملة من المواد القانونية التي ترقى إلى تشجيع الاستثمار ودعم المؤسسات الاقتصادية.⁵

لم يخلو القانون الجديد من الإيجابيات التي ينبغي تنميتها والسعي وراء إبرازها بشكل فعال خصوصا ما تعلق بحرية الاستثمار الأجنبي دون الحاجة إلى شريك جزائري.⁶

يشمل قانون الاستثمار الجديد عدة نقاط رئيسية:

1/ رقمنة عمليات الاستثمار:

بحيث تتم متابعة ملفات الاستثمار عبر منصة الكترونية مما تقلل من البيروقراطية ويسرع في معالجة الملفات.

يسهل الوصول للمعلومات حول العقارات الصناعية وتقدم طلبات الحصول عليها.
الرد على طلبات الاستثمار خلال شهرين وعلى الطعون خلال شهر.

2/ نقل الأنشطة والشركات الأجنبية:

يتيح القانون الجديد إمكانية نقل الأنشطة بشكل كلي أو جزئي من الخارج إلى الجزائر، كما يسمح باستغلال وبيع العلامات التجارية العالمية.

3/ تشجيع الاستثمار الأجنبي:

تسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية بدون قيود، مع التأكيد على أهمية التوازن والقيمة المضافة في الشركات الأجنبية الجزائرية.

المطلب الثاني: الآليات المؤسسية الاستثمارية في الجزائر

قامت الجزائر بتهيئة مناخ جاذب للاستثمارات من خلال إنشاء هيئات تنظيمية لدعم المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم، بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني بموجب الأمر 01.03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

أنشئت الوكالة الوطنية للاستثمار وفقا للمادة 60 للإشراف على عملية الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار وفقا للمادة 18 من القانون، ومع صدور قانون الاستثمار الجديد 18/22 تم توسيع صلاحيات هذه الهيئة بحيث تم تغيير اسم الوكالة الوطنية للاستثمار إلى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، كما ورد في المادة 18 لتصبح الجهة الوحيدة للتواصل مع المستثمرين، أما المجلس الوطني للاستثمار الذي حددت مهامه في المادتين 16 و 17 من القانون 18/22 فقد احتفظ بتسميته مع نقل بعض صلاحياته إلى الوكالة.

الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار

يعد الاستثمار محددًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف أنشأت الدولة هيئات إدارية تتولى جميع القرارات المتعلقة بالاستثمار وفقا للأمر 01.03 المتعلق بترقية الاستثمار، وتم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بموجب المادة 18.

يتألف المجلس الوطني للاستثمار من مجموعة من القطاعات المتصلة بمجال الاستثمار، برئاسة رئيس الحكومة والوزير الأول رغم إلغاء الأمر 01.03 بالقوانين اللاحقة 09.16 و 18/22 فقد تم الاحتفاظ بنص المادة 18 المتعلقة بتأسيس المجلس، لذا حددت المادة 17 الاختصاصات الاستراتيجية للمجلس منها:
_ اقتراح سبل لتطوير الاستثمار.

_ تفعيل واقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار.

_ إعداد تقارير دورية لسير المجلس ويرفع سنويا لرئيس الجمهورية.

البحث عن كيفية ترفيه المؤسسات والأدوات المالية لتطوير الاستثمار وتحديد المشاريع التي تكتسي أهمية كبيرة.

الفرع الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية مؤسساتية استثمارية

قام المشرع بموجب نص المادة السادسة من الأمر المتعلق بالاستثمار بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي حلت محل وكالة ترقية الاستثمار التي كانت قد أنشئت في ظل المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار،⁷ وقد وضعت هذه الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة ونظمها المشرع بالمرسوم التنفيذي رقم 282/01 الصادر في 24 ديسمبر 2001⁸ والذي يتعلق بصلاحيات وتنظيم وسير عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

حافظ المشرع على الطبعة القانونية لهذه الوكالة ككيان إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مع استثناء تبعيتها من الناحية العملية لوزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات، كما تنص على ذلك الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من المرسوم المشار إليه أعلاه. ولعل أبرز الصلاحيات التي خولت للوكالة ما يلي:

- نصت المادة 21 من الأمر رقم 03/01 على تكليف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمهمة تطوير الاستثمارات وضمان ترقيته الاستثمار ومتابعتها حيث تقع مسؤوليته الضمان على الوكالة.⁹
- استقبال المستثمرين المحليين والأجانب.

- توفير المعلومات والمساعدة لهم مما يحل مشكلة الاتصال التي عانت منها الوكالة السابقة.
- كما تشمل تسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وتحسين المشاريع من خلال خدمات الشباك الوحيد اللامركزية ومنح التسهيلات المرتبطة بالاستثمار وفق القوانين المعمول بها.
- بالإضافة لذلك تدير الوكالة صندوق دعم الاستثمار المنشأ بموجب المادة 28 من الأمر 03/01¹⁰ والمكلف بتمويل مساهمات الدولة في كلفة مزايا الاستثمار، بما في ذلك نفقات الأشغال الأساسية لتنفيذ المشاريع.¹¹

- كما تضمن الوكالة التزام المستثمرين بشروط الإعفاءات الممنوحة لهم.
فيما يخص الشباك الوحيد، احتفظ المشرع بنظام الشباك الوحيد الذي نص عليه المرسوم التشريعي رقم 12/93¹² ونظم في المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 319/94.
يعد إصدار القانون 18/22 الخاص بترقية الاستثمار قفزة نوعية اتجاه الوكالة، إذ على غرار ما تضمنته الوكالة من إصلاحات سابقة أضيف لها مجالات أخرى متعددة لترقيتها أكثر وأبرز ذلك ماستحدثته في:
- مجال مراقبة المستثمر.
- مجال تسيير الامتيازات.

-وفي مجال المتابعة لمختلف المشاريع الاستثمارية في الدولة، كما طور المرسوم 18/22 خدمة الرصد والإصغاء لفائدة الاستثمارات المسجلة.

وفي آخر الإحصاءات فإن عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة والحائزة على كل الشروط بلغ 2984 مشروع منها 21 مشروع بشراكة أجنبية والباقي محلية بمجموع استثمارات قدرت بنحو 1694 مليار دينار جزائري واستحداث 76300 منصب عمل.

إن ما يعاب بعض الشيء على الوكالة أنه في بعض الأحيان يكون ضعف في التنسيق بين الوكالة والجهات الحكومية الأخرى، مما يؤدي إلى تأخير في اتخاذ القرارات وإتمام الإجراءات.

المبحث الثاني: التسهيلات المستحدثة والضمانات الممنوحة لترقية الاستثمار

إن أهم شيء يخشاه المستثمرون هي البيروقراطية في التسيير، هذه الأخيرة من بين العراقيل التي تهدد الاستثمارات في الجزائر، وفي هذا السياق دفع بالمشروع الجزائري من خلال القانون 18/22 إلى رقمنة كلية لقطاع الاستثمار وتسهيل كافة الإجراءات (مطلب أول) لتسجيل المشاريع، مع منح المستثمرين سواء محليين أو أجانب ضمانات متعددة هدفها خلق شفافية تامة للاستثمار (مطلب ثاني).

المطلب الأول: التسهيلات المستحدثة

وضع قانون الاستثمار آليات جديدة تضمن للمستثمر تسهيلات خلال مراحل تسجيل المشروع ومتابعته وهذا من خلال ما يعرف برقمنة قطاع الاستثمار الذي يعد قفزة نوعية من أجل صيانة حقوق المستثمرين، وقد تبلورت رقمنة قطاع الاستثمار إلى بروز ما يعرف بالمنصة الرقمية للمستثمر التي تجسد أهداف الإدارة الالكترونية لترقية قطاع الاستثمار والتي أيضا من خلالها تسائر الدخول الرقمي ورغبة من المشرع في المزج بين التكنولوجيا وكل المجالات الأخرى وعصرنتها.

الفرع الأول: المنصة الرقمية آلية فعالة للشفافية

لمعالجة البيروقراطية وتبسيط الإجراءات للمستثمرين، تم إنشاء منصة رقمية تهدف إلى رقمنة العمليات المرتبطة بالاستثمار، إذ يتطلب المشروع ضمان وجود هذه المنصة التي ستديرها وكالة متخصصة من المتوقع أن تتيح للمستثمرين الوصول إلى كافة المعلومات المتعلقة بمشاريعهم الاستثمارية بسهولة¹³ فقد تم وضع المنصة الرقمية تحت إدارة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بإشراف الوزير الأول بهدف القضاء نهائيا على النظام الورقي واعتماد النظام الالكتروني في التعامل مع الاستثمارات سواء كانت اجنبية او محلية بعيدا عن الإدارة الورقية، ومع ذلك يظل التحدي المحتمل في ضعف استخدام التكنولوجيا والتقنيات وقلة في الكفاءة.¹⁴

تهدف هذه المنصة إلى إزالة الطابع المادي لكافة الإجراءات عبر الانترنت بحيث يستند تسييرها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.¹⁵

ومن أهداف المنصة الرقمية للمستثمر طبقا للمرسوم التنفيذي 298.22 الذي حدد سير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:¹⁶

- إنشاء جسر تواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.
- الشفافية في كل الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات.
- السرعة في معالجة الملفات الخاصة بالمستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية.
- السماح للمستثمرين بتتبع ملفاتهم.¹⁷
- كما تقوم المنصة بتحسين أداء المرافق العامة وجعلتها أكثر إتاحة وولوج للمستثمرين خصوصا الأجانب.
- إن ما يعاب على المنصة الرقمية للمستثمر ما يلي:
- ضعف استخدام التكنولوجيا وهذا ما يسبب عائق في التعامل مع المنصة بسبب المعرفة التقنية أو ضعف البيئة التقنية للاتصالات.
- مشاكل تقنية وأمنية، فمثل أي نظام إلكتروني قد يكون عرضة للمشاكل التقنية والهجمات السيبرانية مما يؤثر على فعاليتها وسلامة البيانات.
- قلة التفاعل الشخصي، والاعتماد الكامل على الأنظمة الرقمية قد يقلل من التفاعل الشخصي مع الموظفين.
- تكاليف التنفيذ والصيانة، إذ تتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة لضمان تشغيلها بكفاءة.
- تحديات قانونية وتنظيمية، إذ تتطلب المنصة تحديثات دورية لتتوافق مع القوانين والتشريعات الجديدة، مما قد يكون معقدا ويستغرق وقتا.

الفرع الثاني: الشبايك المساعدة

وتعزيزا للشفافية والقضاء على البيروقراطية استحدث المشرع الجزائري بموجب القانون 18/22 المتعلق بترقية الاستثمار نظام الشبايك اللامركزية لاستقبال وتوجيه المستثمرين المستحدثة بموجب أحكام الأمر 03.01¹⁸ الملغى بشباك وحيد وطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وتنقسم إلى نوعين:¹⁹

1/ الشباك الوحيد الخاص بالمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، إذ يمتاز باختصاصه الوطني، هذا ما جاءت به المادة 19 من القانون 18/22 يسعى هذا الشباك إلى ضمان السهولة أثناء عملية الاستثمار وأثناء تسجيل الاستثمارات الكبرى إذ تعد الوسيلة التي يحتج بها المستثمر أمام السلطات العمومية²⁰ إلى جانب ذلك استحدث المشرع شباك آخر وهذا احتياطي لأي طارئ يخضع إلى تنظيم لامركزي.

2/ الشبايك الوحيدة اللامركزية: تتمتع الشبايك الوحيدة للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية بصلاحيات وطنية، بينما تتمتع الشبايك الوحيدة اللامركزية بصلاحيات محلية فيما يتعلق بالاستثمارات غير المشمولة ضمن اختصاصات الشبايك الوحيدة للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

3/ تتمتع الشبايك الوحيدة بميزة المحاور الوحيدة للمستثمر، مما يعني أنها تتولى جميع الأمور المتعلقة باستقبال المستثمرين، بتسجيل الاستثمارات، بسير ومتابعة الملفات ومرافقة المستثمرين لدى الإدارات والهيئات

المعنية، وهذه الأخيرة تقوم بجمع الشهادات الخاصة بالتسجيل ومعالجة طلبات التعديل لشهادات تسجيل الاستثمار وتقديم الخدمات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع الاستثمارية. أما الشبائيك اللامركزية تتولى معالجة استثمارات المستثمرين المحليين، وتعمل على مستوى كل ولاية على إنشاء شبائيك موحدة تجمع كل الإدارات والهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، إذ تهدف هذه الشبائيك إلى توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمارات والتواصل وتسهيل إجراءات إنجاز المشاريع وتتم المعالجة وفق مراحل إدارية مختلفة.

المطلب الثاني: الضمانات المقررة اتجاه المستثمرين والتحفيّزات

تعتبر فكرة الضمان في مجال الاستثمار وسيلة أساسية لحماية الاستثمارات المحلية والأجنبية من المخاطر غير التجارية التي قد تتجم عن القرارات السيادية الأحادية للدولة، والتي تعتبرها إجراءات لحماية السيادة الاقتصادية الوطنية، وتعد الضمان القانون بمثابة تقديم الوسائل التي توفر الأمان القانوني للمستثمرين، مما يشجعهم على الاستثمار وهم مطمئنون لنتائج أعمالهم، تدرج الضمانات والحوافز القانونية للاستثمار ضمن النظام القانوني المشجع لتتنوع الضمانات والحوافز الاستثمارية بين الموضوعية والتجارية، وقد كفلها المشرع من خلال الاتفاقيات الدولية سواء جماعية أو ثنائية، هذه الضمانات والحوافز تشمل حماية المعاملة وتلك التي تتعلق بالأصول الخاصة بالمستثمرين.²¹

الفرع الأول: الضمانات المعززة للاستثمار:

تتعدد الضمانات المعززة للاستثمار واشتملت على عدة نقاط أبرزها:

- 1/ ضمان حرية الاستثمار: فحرية الاستثمار من أبرز الضمانات القانونية التي تشجع المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب مما يمنح حرية الاستثمار للأجانب نقل أرباحهم إلى موطنهم الأصلي ودون قيود تذكر.
- 2/ احترام ومراعاة البيئة: بحيث مراعاة البيئة من بين الضمانات التي يجب أن يرسخها القانون نتيجة للتأثيرات التي اتخذت اتجاه البيئة.

إن احترام البيئة وحمايتها في إطار التنمية المستدامة تضع مجموعة من الحدود التي ينبغي للمستثمرين مراعاتها تجنباً للنشاطات المضرة على حساب البيئة، وقد حدد القانون ضوابط يجب مراعاتها للقيام بأي نشاط، منها نظام التراخيص ودراسة مدى التأثير على البيئة، كما نصت عليه المادة 16 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.²²

- 3/ ضمان المساواة: يضمن القانون الجديد للاستثمار المساواة بين المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وتعد كمبدأً دستوري وفي نفس الوقت ضماناً أساسية لتشجيع المستثمرين الأجانب.²³

4/ ضمان ثبات التشريع: يشير مبدأ استقرار القوانين إلى التزام الدول المضيفة بعدم تعديل القوانين المنظمة للاستثمارات القائمة أثناء تعديل أو إلغاء التشريعات، لضمان استمرارية الإطار القانوني للمستثمرين، كما تضمن القانون حق اللجوء إلى التحكيم الدولي دون الوطني لحل النزاعات بشكل نهائي. ومما يضيفي شفافية

أكبر وتوفير الأمن القانوني كأحد الضمانات المقدمة للمستثمرين بحيث لا شك أن القضاء يمثل الضمانة الأساسية لحماية الحقوق وهو الملاذ الأخير للمطالبة بها، في أي مجال بما في ذلك الاستثمار، قد تنشأ نزاعات تدفع الأطراف إلى اللجوء إلى العدالة، متطلعين إلى حكم قضائي عادل ومنصف. هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه وذو كفاءة، يضمن الأمن القضائي لمن يلجأ إليه، تحقيق هذه الضمانات هو من أولويات الدولة التي عملت على توفير جميع الآليات القانونية والإمكانات البشرية والمادية اللازمة لذلك.

نظرا لأهمية منازعات الاستثمار وضرورة الفصل فيها بكفاءة تم إنشاء محاكم متخصصة للنظر في المنازعات التجارية مما يساهم في تحسين الأداء القضائي وإصدار أحكام ذات جودة في أقصر وقت ممكن تلبية لمتطلبات السرعة التي تقتضيها طبيعة الأعمال التجارية والنزاعات الناشئة عنها. ولزيادة احترافية هذه المحاكم التجارية تم تعزيزها بمساعدين ذوي خبرة واسعة في المسائل التجارية والمالية يمثلون جميع القطاعات والهيئات ذات الصلة بالاستثمار بما في ذلك تنظيمات رجال الأعمال، يشاركون في معالجة وتسوية النزاعات المطروحة على القضاء بصوت تداولي مما يطمئن المستثمرين بكفاءة واحترافية المحكمة النازرة في قضاياهم.

الفرع الثاني: التحفيز التي جسدها القانون 18/22

تلعب الضمانات دورا كبيرا في جذب المستثمرين الأجانب، حيث تمنحهم الثقة والراحة لتحقيق استثماراتهم، ومع ذلك فإن الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدولة لا تقل أهمية، إذ ينظر المستثمر الأجنبي إلى سهولة الإجراءات الإدارية وبساطة الإعباء، لذلك يجب على الدولة أن تقتنر الضمانات المقدمة للمستثمرين بحزمة من الحوافز والمزايا اللازمة التي تسهل وتبسط إجراءات الاستثمار، مثل التسجيل والحصول على الأرض المخصصة للمشروع، وضمان مرافقة الهيئات الإدارية والضريبة المخولة التي تعفي المستثمرين من الضرائب والرسوم ، وهذا ما تطرق إليه القانون 18/22، وخصص الفصل الرابع كاملا لإبراز تلك الامتيازات والتحفيزات.

1/ تسجيل الاستثمارات لدى الشبابيك: نصت المادة 18 على أن كل الاستثمارات ينبغي تسجيلها، وذلك عبر تقديم شهادة فورية للمستثمر، وهذه الشهادة تكون مرفقة بقائمة السلع والخدمات التي يحق للمستثمر الاستفادة من المزايا المتعلقة بها، هذه الخطوة تهدف إلى تسهيل تعامل المستثمر مع الإدارات والهيئات المعنية، ومنحه حق المطالبة بالامتيازات التي يقرها القانون، حيث يعد التسجيل المسبق ضروري لضمان تنظيم الاستثمارات ومنحها الشفافية والشرعية اللازمة.²⁴

2/ الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات: حددت المادة 26 أبرز القطاعات المؤهلة للاستفادة من نظام القطاعات، هذا النظام يشجع الاستثمار في مجالات حيوية بدعم التنمية الاقتصادية المستدامة ويوفر وضوحا قانونيا للمستثمرين ويعزز النمو في القطاعات المستهدفة من بينها:

-المناجم

-الفلحة وتربية المواشي والصيد البحري

-الخدمات والسياحة

-اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام²⁵

3/ الاستفادة من التحفيزات الجنائية وشبه الجنائية: إذ تمر هذه التحفيزات عبر مراحل متعددة أبرزها:

أ/ مرحلة الإنجاز: يستفيد المستثمرين من مزايا متعددة في هذه المرحلة منها:

-الإعفاء الجمركي بحيث يعفى المستثمر من كافة الاعباء الجمركية من نقل للمواد وغيرها.

-الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة

-الإعفاء من رسوم نقل الملكية

-الإعفاء من رسوم التسجيل

-الإعفاء من رسوم التسجيل والإشهار العقاري

-الإعفاء من الرسم العقاري

ب/ مرحلة الاستغلال: هذه المرحلة مرهونة بأجل يتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات ابتداءً من شروعا.²⁶

-الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات: تعفى الشركات من دفع الضريبة المفروضة على الأرباح التي تحققها.

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني: تعفى الأنشطة المهنية المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية من دفع الرسوم المقررة على هذه الأنشطة.²⁷

4/ استفادة نظام المناطق من التحفيزات الاستثمارية: إذ تبرز المادة 29 مدى اهتمام الدولة بكافة المناطق دون استثناء فراحت تقدم مزايا ضريبية وجمركية للمستثمرين في مناطق معينة ذات أولوية للدولة بهدف تشجيع التنمية والاستثمار فيها، ومن بين هذه المناطق هي الهضاب العليا، الجنوب والجنوب الكبير والمواقع التي تحتوي على موارد طبيعية قابلة للاستثمار، بحيث تتم هذه التحفيزات عبر مراحل، من مرحلة الإنجاز إلى مرحلة الاستغلال، وتمتد المزايا لفترة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات.

-الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات، وكذا الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، وبنفس الإجراء تستفيد أيضا المناطق المهيكله من هذه التحفيزات.

5/ في إطار الاستثمارات المهيكله: يجوز للاستثمارات المهيكله الحصول على دعم الدولة من خلال تغطية تكاليف إنشاء وتطوير البنية التحتية الأساسية، سواء جزئياً أو كلياً، اللازمة لتنفيذ هذه الاستثمارات. يتم ذلك بناءً على اتفاقية تُبرم بين المستثمر والوكالة التي تمثل الدولة، وتُعتمد هذه الاتفاقية بعد الحصول على موافقة الحكومة. تشمل هذه التسهيلات دعم الأعمال التمهيديّة اللازمة وتوفير البنية التحتية الحيوية مثل الطرق،

وشبكات الكهرباء، والمياه، والاتصالات، مما يسهم في تهيئة بيئة مواتية لتحقيق الأهداف الاستثمارية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ضافة إلى ذلك، يمكن أن تشمل الاتفاقية أيضاً توفير تسهيلات ضريبية وحوافز مالية أخرى، مثل إعفاءات ضريبية لفترات محددة أو تخفيضات على الرسوم الجمركية للمواد المستوردة اللازمة للمشروع. تهدف هذه الحوافز إلى تخفيف الأعباء المالية على المستثمرين وتشجيعهم على ضخ رؤوس أموالهم في مشاريع طويلة الأمد تساهم في التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة.²⁸

الخاتمة:

إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تميزت بارتباطها العميق بالتشريعات التي أثرت بشكل كبير على مسارها عبر العصور المختلفة، في بعض الفترات كانت هذه التشريعات معقدة للغاية، مما أدى إلى تضخم قانوني كبير، بينما في فترات أخرى اتجهت نحو التخفيف مما ساعد على خلق مناخ مميز للاستثمار، بحيث نتجت التغيرات الأخيرة للتشريعات الخاصة بالاستثمار إلى انسحاب الدولة من التدخل المباشر في الأنشطة الاقتصادية لتتخذ دور الموجه والمراقب، وشمل هذا التحول تحرير أنظمة الاستثمار ضمن إطار فلسفة الاستقلالية والقضاء على البيروقراطية وتفعيل الشفافية مما تولد عن ذلك ضمانات للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وسهلت الإجراءات إلى تجاوز التعقيدات، وأفضت أيضاً التحولات الاقتصادية إلى إصدار القانون 18/22 الذي عزز من الضمانات والتحفيزات، كما أحدث ديناميكية في الاستثمار وعزز تضامن الدور المؤسسي من خلال منح صلاحيات أكبر للوكالة الوطنية لترخيص الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار، وإلى جانب ذلك ارتكز النظام الجديد للاستثمار على مبدئين أساسيين هما:

-مبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب، حيث يسعى هذا المبدأ إلى ضمان أن جميع المستثمرين بغض النظر عن جنسيتهم يتلقون نفس المعاملة والتسهيلات وهذه الأخيرة كللت بالنجاح من خلال استحداث منصة رقمية خاصة بالمستثمرين.

-مبدأ التحفيز الذي يبرز في تقديم الضمانات وحقوق ومزايا للمستثمرين، شمل تسهيلات قانونية ومالية وإدارية بهدف خلق بيئة استثمارية جاذبة ومرنة، فالمشرع الجزائري يحاول دائماً الرقي في مجال الاستثمار، وأن تكون نظره إلى المدى البعيد في تحقيق تنمية اقتصادية، لكن رغم الإيجابيات التي جاء بها هذا القانون والأبواب التي فتحها أمام المستثمرين، لا تزال هناك بعض النقائص التي يجب العمل على تداركها لتوفير مناخ استثماري ملائم، ولعل أبرز الاقتراحات التي يمكن تقديمها في هذا الشأن:

-تحسين القوانين ذات الصلة بالاستثمار: يشمل ذلك الجمارك، المصاريف والملكية الفكرية.

-إصلاح النظام المصرفي والنقدي: ويتم ذلك من خلال إعادة النظر في قانون النقد والقرض.

-ربط المنصة الرقمية للاستثمار مع المنصات الأخرى ذات العلاقة، مثل السجل التجاري والجمارك وغيرها: فيجب أن ينص على ذلك في النصوص التنظيمية للاستثمار ويتم تطبيقها.

- رقمنة القطاع العقاري من خلال إجراء إحصاء دقيق للعقارات.
 - تدريب وتأهيل العنصر البشري خصوصا بعد تفعيل الرقمنة.
 - تشجيع التحكيم كآلية لحل النزاعات، بحيث يعتبر التحكيم من أفضل الوسائل لجذب الاستثمار.
 - تنفيذ هذه الإجراءات يمكن تعزيز البيئة الاستثمارية والسير نحو الإصلاحات الاقتصادية.
- الهوامش:**

- ¹ لأمر 08/06 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 15 يوليو 2006، يعدل ويتم الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة رقم 47، 2001.
- ² قانون رقم 18/22 المؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار.
- ³ قانون رقم 21/16 المؤرخ في 25 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 30 ديسمبر 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022.
- ⁴ عبد العزيز عثمان، سعيد رجب شكري، 2007، اقتصاديات الضرائب، دار الجامعية، الإسكندرية، ص 535.
- ⁵ فضيلة زواوي، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة سونلغاز-رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، ص 53.
- ⁶ ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، 1992-2003، منشورات بغداد، الجزائر، ص 41، 42.
- ⁷ المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 281/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية.
- ⁸ المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر في 26 سبتمبر 2001.
- ⁹ المادة 81 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة رقم 47، 2001.
- ¹⁰ المادة 28 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة رقم 47، 2001.
- ¹¹ الجيلالي عجة: الكامل في القانون الجزائري للاستثمار-الأنشطة العادية وقطاع المحروقات-دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 689.
- ¹² المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات.
- ¹³ سارة بن صالح، قراءة تحليلية في مستجدات القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، منشور في المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 03، جامعة أدرار، الجزائر 2023، ص 02.
- ¹⁴ عبد الله الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدولة العربية، دار الثقافة، عمان 2008، ص 324.
- ¹⁵ المادة 23 من القانون رقم 18/22 المؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار.

- ¹⁶ المرسوم التنفيذي رقم 298/22 المؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 60 لسنة 2022.
- ¹⁷ مداني حروفش، ونبيل كريش، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر، المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا، منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص 2023، ص 15، 16.
- ¹⁸ المادة 22 من الامر 03/01 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة رقم 47، 2001.
- ¹⁹ المادة 18 من القانون 18/22 المؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار.
- ²⁰ أمينة بن عميور: محاضرات في مقياس قانون الاستثمار، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون الأعمال، 2021/2020.
- ²¹ نفس المرجع السابق.
- ²² القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- ²³ أمينة بن عميور: محاضرات في مقياس قانون الاستثمار، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص قانون الأعمال، 2021/2020.
- ²⁴ المادة 18 من القانون 18/22 المؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار.
- ²⁵ لمادة 26 من القانون السابق.
- ²⁶ المادة 29 من القانون 18/22 المؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار.
- ²⁷ نفس المادة السابقة.
- ²⁸ الموقع الإلكتروني AAPI، تم الاطلاع عليه يوم 28 ماي 2024 على الساعة 23:55.

[/https://aapi.dz/ar/regimes-dincitation-ar](https://aapi.dz/ar/regimes-dincitation-ar)